Bulletin of Islamic Research
ISSN (Online): 3031-4526
Received: 09-06-2026, Revised: 13-07-2026
Accepted: 15-11-2026, Published: 17-11-2026
DOI: https://doi.org/10.69526/bir.v4i4.439

Unemployment in Bangladesh: An Analysis of Its Causes, Socioeconomic Impacts, and Mitigation Policies Based on International Institutional Reports 2005–2025

Aflatun Al-Kausar[1]

Abstract

Purpose: *This study examines the causes and socioeconomic consequences of unemployment in Bangladesh and evaluates policies designed to address the problem during the period 2005–2025. It focuses on the interrelationships between education, labour market dynamics, economic transformation, and government employment policies.* **Design/methodology/approach:** *The study adopts a descriptive-analytical approach using qualitative document analysis. It draws on secondary data from academic literature, official statistics, and institutional reports published by the International Labour Organization (ILO), World Bank, Asian Development Bank (ADB), Bangladesh Bureau of Statistics (BBS), and Ministry of Labour and Employment. Thematic and content analysis are employed to examine unemployment patterns through the perspectives of human capital theory, labour market theory, and structural unemployment theory.* **Findings:** *The findings demonstrate that unemployment in Bangladesh is a multidimensional structural problem associated with population growth, inadequate alignment between educational outcomes and labour market requirements, insufficient productive investment, the expansion of informal employment, and regional development disparities. These conditions contribute to youth unemployment, poverty, irregular migration, and declining productivity. The analysis further indicates that economic growth alone does not guarantee sustainable employment without corresponding structural and institutional reforms.* **Research implications/limitations:** *The study recommends strengthening vocational and technical education, promoting industry–university partnerships, encouraging productive investment and entrepreneurship, expanding the digital and green economies, and improving labour market governance. Its reliance on secondary data and focus on Bangladesh limit primary empirical verification and cross-country generalisation.* **Originality/value:** *The study develops an integrated analytical framework connecting educational, economic, demographic, and institutional determinants of unemployment, providing a basis for more coordinated and sustainable employment policies.*

Keywords: *Unemployment; Labour Market; Youth Employment; Human Capital; Structural Unemployment; Bangladesh; Employment Policies; Economic Development*

[1] International Islamic University Chittagong, Kumira, Sitakunda, Chittagong-4318, Bangladesh. Email: aflatun.kausar@iiuc.ac.bd

البطالة في المجتمع البنغلاديشي: دراسة تحليلية لأسبابها وآثارها وسياسات الحد منها في ضوء تقارير المؤسسات الدولية (2005–2025)

ملخص البحث

تُعدّ البطالة من أبرز التحديات التنموية في بنغلاديش، لما تخلّفه من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية، بينما ركّزت معظم الدراسات السابقة على جوانب جزئية دون تقديم تحليل متكامل للعوامل الهيكلية المؤثرة فيها. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أسباب البطالة وآثارها وتقييم سياسات الحد منها خلال الفترة (2005–2025)، مع تفسير العلاقة بين التعليم وسوق العمل والسياسات الاقتصادية. واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل الأدبيات والبيانات الرسمية الصادرة عن منظمة العمل الدولية(ILO) ، والبنك الدولي، وبنك التنمية الآسيوي، ومكتب الإحصاءات البنغلاديشي، ووزارة العمل والتشغيل. وتبيّن النتائج أن البطالة في بنغلاديش مشكلة هيكلية متعددة الأبعاد ترتبط بضعف المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، ومحدودية فرص العمل اللائق، واتساع القطاع غير الرسمي، والتفاوت التنموي. كما تؤدي إلى تفاقم الفقر، والهجرة غير النظامية، وانخفاض الإنتاجية. وتتمثل الإضافة العلمية للدراسة في تقديم إطار تحليلي متكامل مدعوم بأحدث البيانات، مع توصيات عملية لتعزيز سياسات التشغيل والتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: البطالة، سوق العمل، الشباب، التنمية الاقتصادية، بنغلاديش، سياسات التشغيل، منظمة العمل الدولية.

المقدمة

تُعَدُّ البطالة من أبرز القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدول النامية في القرن الحادي والعشرين، لما تتركه من آثار عميقة في النمو الاقتصادي، والاستقرار الاجتماعي، والتنمية البشرية المستدامة. ولا تقتصر آثارها على فقدان فرص العمل وانخفاض مستويات الدخل، بل تمتد لتشمل ارتفاع معدلات الفقر، واتساع دائرة عدم المساواة، وتراجع الإنتاجية، وازدياد المشكلات الاجتماعية والنفسية، مما يجعلها من أهم التحديات التي تستوجب اهتمام الباحثين وصانعي السياسات على حد سواء. وقد أولت المؤسسات الدولية، وفي مقدمتها منظمة العمل الدولية (ILO)، والبنك الدولي (World Bank)، وبنك التنمية الآسيوي (ADB)، اهتمامًا متزايدًا بقضية البطالة، ولا سيما بطالة الشباب، بوصفها أحد المؤشرات الرئيسة لقياس كفاءة سوق العمل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تعد بنغلاديش من الدول التي شهدت خلال العقدين الأخيرين نموًا اقتصاديًا ملحوظًا، مدفوعًا بتوسع قطاع صناعة الملابس الجاهزة، وارتفاع تحويلات العاملين في الخارج، وتحسن بعض المؤشرات التنموية. ومع ذلك، لا يزال سوق العمل يواجه تحديات هيكلية تتمثل في محدودية فرص العمل اللائق، وارتفاع معدلات البطالة المقنعة، واتساع القطاع غير الرسمي، وعدم التوافق بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل، فضلًا عن التفاوت الإقليمي في توزيع فرص العمل. كما أن النمو السكاني السريع، وازدياد أعداد الشباب الداخلين إلى سوق العمل سنويًا، يضاعفان من حجم هذه التحديات، الأمر الذي يجعل البطالة قضية تنموية متعددة الأبعاد تتجاوز كونها مجرد مشكلة اقتصادية.

وتبرز خطورة هذه الظاهرة بصورة خاصة بين فئة الشباب وخريجي الجامعات، حيث يؤدي تعطل الطاقات البشرية المؤهلة إلى خسائر اقتصادية واجتماعية كبيرة، ويزيد من احتمالات الفقر، والهجرة غير النظامية، والعمل غير الرسمي، وضعف الاندماج الاجتماعي. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة البطالة في المجتمع البنغلاديشي لم تعد

تقتصر على قياس معدلاتها، بل أصبحت تتطلب تحليلًا معمقًا للعوامل الهيكلية والمؤسسية التي تسهم في استمرارها، مع تقييم السياسات الحكومية والبرامج التنموية الرامية إلى الحد منها.

على الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت البطالة في بنغلاديش، فإن معظمها ركز على الجوانب الاقتصادية أو الإحصائية أو الاجتماعية بصورة منفصلة، مع اعتمادها على تحليلات جزئية أو بيانات محدودة زمنيًا. كما أن الأدبيات الحالية تفتقر إلى دراسة تحليلية شاملة تربط بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والديموغرافية والسياسات الحكومية في إطار تفسيري واحد، مع الاستفادة من أحدث التقارير والمؤشرات الصادرة عن المؤسسات الدولية، مثل منظمة العمل الدولية (ILO)، والبنك الدولي (World Bank)، وبنك التنمية الآسيوي (ADB)، خلال الفترة (2005–2025). كذلك، لم تحظ العلاقة بين التحولات الاقتصادية، وجودة التعليم، وكفاءة سوق العمل، وسياسات التشغيل بتحليل متكامل يوضح أثرها المشترك في تشكيل ظاهرة البطالة في المجتمع البنغلاديشي.

تتمثل الإضافة العلمية لهذه الدراسة في تقديم إطار تحليلي متكامل يفسر البطالة في بنغلاديش من خلال الربط بين التعليم وسوق العمل والسياسات الحكومية والتحولات الاقتصادية، مع توظيف أحدث البيانات والإحصاءات الوطنية والدولية الصادرة عن منظمة العمل الدولية (ILO)، والبنك الدولي (World Bank)، وبنك التنمية الآسيوي (ADB)، ومكتب الإحصاءات البنغلاديشي (BBS). كما تقدم الدراسة تحليلًا مقارنًا لأسباب البطالة وآثارها وسياسات الحد منها خلال الفترة (2005–2025)، وتقترح نموذجًا متكاملاً لمعالجة البطالة يقوم على تعزيز المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وتطوير التعليم الفني والتدريب المهني، وتحفيز الاستثمار المنتج، ودعم المشروعات الصغيرة وريادة الأعمال، بما يسهم في إثراء الأدبيات العلمية

وتوفير أسس عملية يمكن أن يستفيد منها صانعو السياسات في وضع استراتيجيات تشغيل أكثر فاعلية واستدامة.

وانطلاقًا من هذه الفجوة البحثية، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم تحليل علمي متكامل لظاهرة البطالة في المجتمع البنغلاديشي، من خلال تشخيص أسبابها، وبيان آثارها الاقتصادية والاجتماعية، وتقييم السياسات المتبعة للحد منها في ضوء التقارير الوطنية والدولية الحديثة، وصولًا إلى تقديم توصيات عملية تسهم في تعزيز فرص التشغيل وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات الدولية

حظيت قضية البطالة باهتمام واسع من قبل المؤسسات الدولية والمنظمات التنموية، نظرًا لارتباطها الوثيق بالنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. فقد أكدت منظمة العمل الدولية (ILO، 2024) أن بطالة الشباب ما تزال تمثل أحد أبرز التحديات التي تواجه أسواق العمل في الدول النامية، وأوضحت أن عدم التوافق بين المهارات التي يكتسبها الخريجون واحتياجات سوق العمل، إلى جانب التوسع في القطاع غير الرسمي، يُعدّان من أهم أسباب استمرار البطالة الهيكلية. كما شددت المنظمة على أهمية الاستثمار في التعليم الفني والتدريب المهني، وتعزيز سياسات التشغيل النشط، وتطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتحسين فرص العمل اللائق.

وفي السياق نفسه، أشار البنك الدولي (World Bank، 2025) إلى أن تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة لا يضمن بالضرورة انخفاض البطالة، ما لم يكن هذا النمو مصحوبًا بخلق فرص عمل منتجة وشاملة. وأوضح التقرير أن العديد من الاقتصادات النامية تعاني من ظاهرة "النمو غير المولد للوظائف" (Jobless Growth)، نتيجة ضعف الإنتاجية، ومحدودية الاستثمار في الصناعات كثيفة العمالة، وعدم كفاءة نظم التعليم والتدريب في تلبية احتياجات الاقتصاد الحديث.

كما بيّن بنك التنمية الآسيوي (Asian Development Bank، 2024) أن دول جنوب آسيا تواجه تحديات متزايدة في استيعاب الأعداد الكبيرة من الشباب الداخلين إلى سوق العمل، مؤكدًا أن تطوير المهارات الرقمية، وتحسين بيئة الاستثمار، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تمثل أدوات رئيسة لخفض البطالة وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل.

ومن جانب آخر، أوضح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP، 2024) أن البطالة لا تمثل مشكلة اقتصادية فحسب، بل ترتبط أيضًا بأبعاد التنمية البشرية، مثل الفقر، وعدم المساواة، والهجرة، والاستقرار الاجتماعي. وأكد البرنامج أن الاستثمار في رأس المال البشري، وتحسين جودة التعليم، وتوفير فرص العمل اللائق، تمثل عناصر أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف الثامن المتعلق بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي.

ثانياً: الدراسات المتعلقة ببنغلاديش

تناولت الدراسات الخاصة ببنغلاديش ظاهرة البطالة من زوايا متعددة، مع التركيز على العوامل الاقتصادية والتعليمية وسوق العمل. فقد أوضح (Asadullah 2014) أن من أهم أسباب بطالة الشباب في بنغلاديش ضعف المواءمة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل، مشيرًا إلى أن التركيز على التعليم الأكاديمي دون تنمية المهارات المهنية والتقنية أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة بين خريجي الجامعات.

وفي دراسة أجراها (Bhuiyan 2023 وآخرون)، تبيّن أن النمو السكاني السريع، واتساع القطاع غير الرسمي، والتفاوت التنموي بين المناطق الحضرية والريفية، تعد من العوامل الرئيسة التي تحد من قدرة الاقتصاد البنغلاديشي على توفير فرص عمل كافية. كما أكدت الدراسة أن تعزيز الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والبنية التحتية يمكن أن يسهم في تحسين معدلات التشغيل.

وأشار Ahmed 2024) و(Chowdhury إلى أن الثقافة المجتمعية التي تفضّل الوظائف الحكومية والمكتبية على المهن الفنية والحرفية أسهمت في زيادة البطالة بين الشباب المتعلم، مؤكدين أن ضعف برامج التدريب المهني وانخفاض الأجور في بعض القطاعات الإنتاجية يدفعان كثيرًا من الشباب إلى العزوف عن العمل أو البحث عن فرص خارج البلاد.

كما بيّن (Rahman وآخرون) أن السياسات الحكومية حققت تقدمًا في تحسين بعض مؤشرات سوق العمل، إلا أن استمرار هيمنة القطاع غير الرسمي، وضعف التنسيق بين مؤسسات التعليم وقطاع الإنتاج، وغياب التخطيط طويل الأجل لتنمية الموارد البشرية، ما زالت تمثل تحديات رئيسة أمام تحقيق التشغيل المستدام وخفض معدلات البطالة.

ثالثاً: التعليق النقدي على الدراسات السابقة

يتضح من استعراض الدراسات السابقة وجود اتفاق عام على أن البطالة في بنغلاديش تمثل ظاهرة متعددة الأبعاد ترتبط بعوامل اقتصادية وتعليمية وهيكلية، وأن عدم التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل يُعدّ من أبرز أسبابها. كما تتفق معظم الدراسات على أهمية تطوير التعليم الفني، وتحسين بيئة الاستثمار، وتعزيز التدريب المهني بوصفها أدوات أساسية للحد من البطالة.

ومع ذلك، تختلف الدراسات في تفسير العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة؛ فبينما ترى بعض الدراسات أن النمو الاقتصادي يؤدي تلقائيًا إلى زيادة فرص العمل، تشير دراسات أخرى إلى أن النمو في بنغلاديش لم يكن كافيًا لخلق وظائف مستدامة، بسبب ضعف التحول الهيكلي للاقتصاد واتساع القطاع غير الرسمي، وهو ما يُفسر استمرار ارتفاع بطالة الشباب رغم تحسن معدلات النمو الاقتصادي.

وعلى الرغم من القيمة العلمية لهذه الدراسات، فإن معظمها تناول أسباب البطالة أو آثارها بصورة منفصلة، ولم يقدم إطارًا تحليليًا يجمع بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والمؤسسية في نموذج واحد. كما لم تتناول بصورة متكاملة العلاقة بين البطالة

والهجرة غير النظامية، والتعليم التقني، وجودة فرص العمل، والسياسات الحكومية الحديثة، مع الاستفادة من أحدث التقارير الصادرة عن منظمة العمل الدولية، والبنك الدولي، وبنك التنمية الآسيوي خلال الفترة (2005–2025).

ومن هنا تنطلق الدراسة الحالية لسد هذه الفجوة البحثية، من خلال تقديم تحليل متكامل يربط بين التعليم وسوق العمل والسياسات الحكومية والتحولات الاقتصادية، اعتمادًا على أحدث البيانات الوطنية والدولية، مع تقييم سياسات الحد من البطالة واقتراح نموذج عملي يمكن أن يسهم في دعم صانعي القرار وتعزيز التشغيل المستدام في بنغلاديش.

منهجية البحث

اعتمدت هذه الدراسة منهجية علمية منظمة تهدف إلى تحليل ظاهرة البطالة في المجتمع البنغلاديشي خلال الفترة (2005–2025)، وذلك من خلال الجمع بين الأدبيات العلمية والبيانات والإحصاءات الرسمية، بما يتيح تفسيرًا أكثر شمولًا للعوامل المؤثرة في البطالة وآثارها والسياسات المتبعة لمعالجتها.

تنتمي هذه الدراسة إلى **الدراسات الوصفية التحليلية (Descriptive–Analytical Study)**، إذ تهدف إلى وصف واقع البطالة في المجتمع البنغلاديشي، وتحليل أسبابها وآثارها، وتفسير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والسياسات الحكومية، وصولًا إلى تقديم مقترحات عملية للحد من هذه الظاهرة.

اعتمدت الدراسة تصميم **التحليل الوثائقي النوعي (Qualitative Document Analysis)**، وذلك من خلال تحليل الوثائق والتقارير الرسمية والدراسات العلمية المتعلقة بالبطالة في بنغلاديش. ويتيح هذا التصميم تحليل البيانات الثانوية بصورة نقدية، واستخلاص الأنماط والعلاقات بين المتغيرات المختلفة، مع المقارنة بين نتائج الدراسات السابقة والمؤشرات الحديثة الصادرة عن المؤسسات الوطنية والدولية.

اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية (Secondary Data)، وتمثلت أهم مصادرها فيما يأتي:

1. التقارير السنوية والإحصاءات الصادرة عن **منظمة العمل الدولية (ILO)**.
2. تقارير **البنك الدولي (World Bank)** المتعلقة بسوق العمل والتنمية الاقتصادية.
3. تقارير **بنك التنمية الآسيوي (Asian Development Bank – ADB)**.
4. إحصاءات **مكتب الإحصاءات البنغلاديشي (Bangladesh Bureau of Statistics – BBS)**.
5. التقارير الرسمية الصادرة عن **وزارة العمل والتشغيل في بنغلاديش (Ministry of Labour and Employment)**.
6. التقارير الاقتصادية الصادرة عن **بنك بنغلاديش (Bangladesh Bank)**.
7. الدراسات العلمية المحكمة المنشورة في المجلات الأكاديمية الدولية والمحلية ذات الصلة بموضوع البطالة وسوق العمل.

رابعاً: معايير اختيار المصادر (Source Selection Criteria)

حرصت الدراسة على اختيار المصادر وفق مجموعة من المعايير العلمية، أهمها:

- أن تكون المصادر رسمية أو صادرة عن مؤسسات دولية معترف بها.
- أن تكون الدراسات منشورة في مجلات علمية محكمة (Peer-reviewed Journals).
- أن تكون البيانات والإحصاءات حديثة، مع التركيز على المنشورات الصادرة خلال الفترة (2015–2025)، مع الاستعانة ببعض المراجع الأساسية السابقة عند الحاجة لتأصيل المفاهيم والنظريات.
- أن تكون المصادر ذات صلة مباشرة بموضوع البطالة، وسوق العمل، والتعليم، والتنمية الاقتصادية في بنغلاديش.

خامساً: أداة تحليل البيانات (Data Analysis Technique)

استخدمت الدراسة **أسلوب التحليل الموضوعي (Thematic Analysis)** لتحليل البيانات النوعية المستخلصة من الدراسات السابقة والتقارير الرسمية، وذلك من خلال تصنيف المعلومات في محاور رئيسة تشمل: أسباب البطالة، وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، والسياسات الحكومية، والحلول المقترحة. كما استعانت الدراسة بأسلوب **تحليل المحتوى (Content Analysis)** لمقارنة نتائج الدراسات السابقة واستخلاص أوجه الاتفاق والاختلاف بينها، وصولًا إلى بناء تفسير علمي متكامل لظاهرة البطالة في المجتمع البنغلاديشي.

حدود الدراسة (Limitations of the Study)

تقتصر هذه الدراسة على تحليل ظاهرة البطالة في المجتمع البنغلاديشي خلال الفترة الممتدة من **2005 إلى 2025**، بالاعتماد على البيانات الثانوية المستمدة من التقارير الرسمية، والإحصاءات الوطنية، والدراسات العلمية المحكمة، والتقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية، مثل منظمة العمل الدولية (ILO)، والبنك الدولي (World Bank)، وبنك التنمية الآسيوي (ADB)، ومكتب الإحصاءات البنغلاديشي (BBS).

ولم تشمل الدراسة جمع بيانات أولية من خلال المقابلات الميدانية أو الاستبيانات أو الملاحظات المباشرة، بل اعتمدت على تحليل الوثائق والمصادر المنشورة باستخدام أسلوب التحليل الموضوعي (Thematic Analysis). كما تركز الدراسة على المجتمع البنغلاديشي دون إجراء مقارنة ميدانية مع دول أخرى، الأمر الذي قد يحد من إمكانية تعميم النتائج خارج هذا السياق. ومع ذلك، فإن تنوع المصادر، وحداثة البيانات، والاعتماد على مؤسسات وطنية ودولية موثوقة، يسهم في تعزيز مصداقية النتائج ودقتها، ويجعلها مناسبة لتفسير واقع البطالة في بنغلاديش واقتراح سياسات عملية لمعالجتها.

الإطار النظري للدراسة (Theoretical Framework)

تستند هذه الدراسة إلى ثلاثة أطر نظرية رئيسة، تُعد من أكثر النظريات استخدامًا في تفسير ظاهرة البطالة في الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية، وهي: **نظرية رأس المال البشري، ونظرية سوق العمل، ونظرية البطالة الهيكلية**. ويهدف توظيف هذه النظريات إلى بناء إطار تفسيري متكامل يساعد في تحليل أسباب البطالة في المجتمع البنغلاديشي، وبيان العلاقة بين التعليم، وسوق العمل، والسياسات الاقتصادية.

أولاً: نظرية رأس المال البشري (Human Capital Theory)

تُعد نظرية رأس المال البشري، التي طوّرها كل من **Schultz (1961)** و **Becker (1964)**، من أهم النظريات التي تفسر العلاقة بين التعليم والإنتاجية وفرص العمل. وترى هذه النظرية أن الاستثمار في التعليم، والتدريب، وتنمية المهارات، يؤدي إلى رفع كفاءة الأفراد وزيادة إنتاجيتهم، ومن ثم تحسين فرصهم في الحصول على وظائف مناسبة وتحقيق دخول أعلى.

وفي ضوء هذه النظرية، يمكن تفسير جانب مهم من البطالة في بنغلاديش بوجود فجوة واضحة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل، حيث يتركز التعليم في كثير من الأحيان على الجوانب النظرية، بينما يحتاج الاقتصاد إلى مهارات تقنية ومهنية تتوافق مع متطلبات القطاعات الإنتاجية الحديثة. ومن ثم، فإن ضعف الاستثمار في التعليم الفني والتدريب المهني يؤدي إلى انخفاض قابلية توظيف الخريجين وارتفاع معدلات البطالة، ولا سيما بين الشباب.

ثانياً: نظرية سوق العمل (Labour Market Theory)

تنطلق نظرية سوق العمل من أن التوظيف يتحدد من خلال التوازن بين عرض العمل والطلب عليه، وأن البطالة تظهر عندما يحدث اختلال في هذا التوازن نتيجة عوامل اقتصادية أو مؤسسية أو تنظيمية. كما تؤكد النظرية أن كفاءة سوق العمل تعتمد على

مرونة السياسات الاقتصادية، ومستوى الاستثمار، وحركة العمالة، ومدى قدرة الاقتصاد على خلق وظائف جديدة.

وتُظهر هذه النظرية أن استمرار البطالة في بنغلاديش لا يعود إلى زيادة أعداد الباحثين عن العمل فحسب، بل يرتبط أيضًا بمحدودية الطلب على العمالة في القطاعات الرسمية، واتساع القطاع غير الرسمي، وضعف الاستثمار في الصناعات كثيفة العمالة، إضافة إلى محدودية التنسيق بين مؤسسات التعليم والقطاع الإنتاجي. لذلك فإن معالجة البطالة تستلزم تحسين كفاءة سوق العمل، وتعزيز الاستثمار، وتطوير سياسات التشغيل.

ثالثاً: نظرية البطالة الهيكلية (Structural Unemployment Theory)

تفسر نظرية البطالة الهيكلية استمرار البطالة نتيجة حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد تؤدي إلى عدم التوافق بين مهارات القوى العاملة واحتياجات القطاعات الاقتصادية. ويحدث هذا النوع من البطالة عندما يتغير هيكل الاقتصاد بوتيرة أسرع من قدرة النظام التعليمي وبرامج التدريب على إعداد القوى العاملة بالمهارات المطلوبة.

وينطبق هذا التفسير على الحالة البنغلاديشية؛ إذ شهد الاقتصاد توسعًا في قطاعات جديدة، مثل الصناعات التصديرية والخدمات والاقتصاد الرقمي، في حين لم يواكب النظام التعليمي هذه التحولات بالسرعة الكافية، مما أدى إلى استمرار البطالة بين خريجي الجامعات، في مقابل وجود طلب متزايد على العمالة الفنية والمتخصصة. كما ساهمت هيمنة القطاع غير الرسمي وضعف التدريب المهني في تعميق مظاهر البطالة الهيكلية.

توظيف الإطار النظري في الدراسة

تعتمد الدراسة على التكامل بين هذه النظريات الثلاث لتفسير البطالة في المجتمع البنغلاديشي. فـ**نظرية رأس المال البشري** تفسر أثر التعليم والمهارات في فرص التشغيل، بينما توضح **نظرية سوق العمل** العلاقة بين العرض والطلب على العمالة والسياسات الاقتصادية، في حين تفسر **نظرية البطالة الهيكلية** استمرار البطالة نتيجة عدم التوافق بين التحولات الاقتصادية ومخرجات التعليم. ومن خلال هذا الإطار النظري المتكامل،

تسعى الدراسة إلى تقديم تفسير علمي شامل للعوامل المؤدية إلى البطالة، وتحليل آثارها، وتقييم سياسات الحد منها، بما يعزز الإسهام النظري للدراسة ويمنحها أساسًا علميًا أكثر قوة في تفسير الظاهرة.

مفهوم البطالة (Concept of Unemployment)

تُعد البطالة من أكثر المفاهيم تداولًا في علم الاقتصاد وسوق العمل، نظرًا لارتباطها المباشر بمستوى النشاط الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية، والاستقرار السياسي. ولا تقتصر البطالة على كونها مشكلة اقتصادية تتمثل في عدم حصول الفرد على عمل، بل تُعد ظاهرة متعددة الأبعاد تتداخل فيها العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والديموغرافية والمؤسسية، الأمر الذي يجعلها من أبرز التحديات التي تواجه الدول النامية والمتقدمة على حد سواء (Todaro & Smith, 2021).

أولاً: البطالة لغةً

البطالة في اللغة العربية مشتقة من الفعل **بَطَلَ**، ويقال: *بَطَلَ العمل* إذا توقف أو تعطل، ويقال: *رجلٌ باطل* إذا كان لا عمل له. وتدل المادة اللغوية (ب ط ل) على التعطل وذهاب الفعل دون أثر، ومنه اشتقت كلمة البطالة للدلالة على الانقطاع عن العمل وعدم الاشتغال بما يحقق منفعة أو إنتاجًا (ابن منظور، 2003).

ثانياً: البطالة اصطلاحاً

تعددت تعريفات البطالة تبعًا لاختلاف المدارس الاقتصادية والمنظمات الدولية، إلا أنها تتفق في جوهرها على أن البطالة تعني عدم حصول الشخص القادر على العمل والراغب فيه والباحث عنه على فرصة عمل مناسبة.

وتعرّف **منظمة العمل الدولية (ILO)** البطالة بأنها الحالة التي يكون فيها الفرد في سن العمل، وقادرًا عليه، وراغبًا فيه، وباحثًا عنه خلال فترة زمنية محددة، لكنه لا يجد فرصة عمل رغم استعداده للعمل وفق الأجر السائد في السوق (ILO, 2024).

أما **البنك الدولي (World Bank)** فيعرف البطالة بأنها نسبة الأفراد الذين ينتمون إلى القوى العاملة، ويستطيعون العمل، ويبحثون عن وظيفة، ولكنهم لا يحصلون على عمل خلال فترة القياس الإحصائي (World Bank, 2025).

ويرى **كينز (Keynes, 1936)** أن البطالة تنشأ أساسًا نتيجة انخفاض الطلب الكلي في الاقتصاد، مما يؤدي إلى تراجع الإنتاج وتقليص فرص العمل، ولذلك دعا إلى تدخل الدولة من خلال السياسات المالية والنقدية لتحفيز الاستثمار وخلق فرص العمل.

بينما ينظر **تودارو وسميث (Todaro & Smith, 2021)** إلى البطالة بوصفها ظاهرة هيكلية في الدول النامية، تنشأ نتيجة عدم التوازن بين النمو السكاني السريع، ومحدودية قدرة الاقتصاد على استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، إضافة إلى ضعف الاستثمار، وانخفاض إنتاجية القطاعات الاقتصادية، واتساع القطاع غير الرسمي.

ثالثاً: البطالة في الفكر الاقتصادي المعاصر

لم تعد البطالة في الفكر الاقتصادي الحديث مجرد غياب الوظيفة، بل أصبحت مؤشرًا رئيسًا على كفاءة الاقتصاد وسوق العمل وجودة التنمية البشرية. فارتفاع معدلات البطالة يعكس وجود اختلالات هيكلية في الاقتصاد، مثل ضعف الاستثمار، وانخفاض الإنتاجية، وعدم توافق مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل، إضافة إلى قصور السياسات الحكومية في خلق فرص العمل اللائق (Blanchard, 2018).

كما تؤكد الأدبيات الحديثة أن البطالة ترتبط بمفهوم **العمل اللائق (Decent Work)** الذي تبنته منظمة العمل الدولية، والذي لا يقتصر على توفير وظيفة فحسب، وإنما يشمل ضمان الأجور العادلة، والحماية الاجتماعية، وبيئة العمل الآمنة، والمساواة في فرص العمل، واحترام الحقوق الأساسية للعاملين (ILO, 2024).

رابعاً: البطالة في سياق الدول النامية

تتميز البطالة في الدول النامية، ومنها بنغلاديش، بخصائص تختلف عن نظيرتها في الدول المتقدمة، إذ ترتبط بارتفاع معدلات البطالة المقنعة، واتساع الاقتصاد غير الرسمي، وانخفاض الإنتاجية، وضعف التعليم والتدريب المهني، فضلًا عن النمو السكاني السريع. وتشير تقارير البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية إلى أن كثيرًا من الشباب في الدول النامية يمتلكون مؤهلات تعليمية لا تتوافق مع احتياجات سوق العمل، الأمر الذي يؤدي إلى استمرار البطالة حتى في ظل تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة نسبيًا (World Bank, 2025; ILO, 2024).

خامساً: التعريف الإجرائي للبطالة في هذه الدراسة

في ضوء التعريفات السابقة، تُعرّف البطالة في هذه الدراسة بأنها: "حالة اقتصادية واجتماعية يعاني فيها الأفراد القادرون على العمل، والراغبون فيه، والباحثون عنه، من عدم الحصول على فرصة عمل لائقة تتناسب مع مؤهلاتهم ومهاراتهم، نتيجة اختلالات هيكلية في سوق العمل، وعدم التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات الاقتصاد، وضعف السياسات التشغيلية، وذلك في سياق المجتمع البنغلاديشي خلال الفترة (2005–2025)."

ويمثل هذا التعريف الأساس المفاهيمي الذي تنطلق منه الدراسة في تحليل أسباب البطالة، وتفسير آثارها الاقتصادية والاجتماعية، وتقييم السياسات الحكومية الرامية إلى الحد منها.

أسباب البطالة في المجتمع البنغلاديشي: تحليل في ضوء الأدبيات والتقارير الدولية

لم تعد البطالة في بنغلاديش نتيجة عامل منفرد، وإنما هي حصيلة تفاعل عوامل اقتصادية وتعليمية وديموغرافية ومؤسسية. ويستند هذا التحليل إلى تقارير المؤسسات الدولية والدراسات الحديثة لتفسير العلاقة بين هذه العوامل.

أولاً: النمو السكاني السريع والضغط على سوق العمل

يُعد النمو السكاني المتسارع أحد أهم العوامل التي تؤثر في سوق العمل البنغلاديشي، إذ يدخل مئات الآلاف من الشباب إلى سوق العمل سنويًا، بينما لا يواكب الاقتصاد هذا التوسع بإيجاد فرص عمل كافية.

وتشير بيانات منظمة العمل الدولية والبنك الدولي إلى أن معدل نمو فرص العمل ما زال أقل من معدل نمو القوى العاملة، خاصة بين الشباب وخريجي الجامعات، مما يؤدي إلى ارتفاع البطالة والبطالة المقنعة، ولا سيما في المناطق الريفية.

التحليل: لا يرجع ارتفاع البطالة إلى النمو السكاني وحده، وإنما إلى ضعف قدرة الاقتصاد على خلق وظائف إنتاجية مستدامة، نتيجة محدودية الاستثمار في القطاعات الصناعية الحديثة.

الاستنتاج: يتضح أن المشكلة ليست ديموغرافية فحسب، بل هي هيكلية، وتتطلب توسيع القاعدة الإنتاجية ورفع قدرة الاقتصاد على استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل.

ثانياً: عدم مواءمة التعليم مع احتياجات سوق العمل

شهدت بنغلاديش توسعًا ملحوظًا في التعليم العالي، إلا أن هذا التوسع لم يصاحبه تطوير مماثل في التعليم الفني والمهني أو في المهارات الرقمية.

وتوضح تقارير منظمة العمل الدولية أن نسبة كبيرة من أصحاب العمل تواجه صعوبة في العثور على العمالة التي تمتلك المهارات المطلوبة، في الوقت الذي يعاني فيه آلاف الخريجين من البطالة.

التحليل: تعكس هذه الظاهرة وجود فجوة واضحة بين العرض والطلب في سوق العمل، حيث يركز النظام التعليمي على المعرفة النظرية أكثر من المهارات التطبيقية.

الاستنتاج: ويتضح من تقارير البنك الدولي أن ضعف التعليم المهني وحده لا يفسر البطالة، بل يرتبط أيضًا بضعف الاستثمار الصناعي، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على العمالة الماهرة.

ثالثاً: ضعف الاستثمار الصناعي والإنتاجي

على الرغم من النمو الاقتصادي الذي حققته بنغلاديش خلال العقدين الأخيرين، فإن جزءًا كبيرًا من هذا النمو تركز في قطاعات لا تولد فرص عمل كافية مقارنة بحجم القوى العاملة.

وتبين تقارير البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي أن مساهمة الصناعات ذات القيمة المضافة العالية ما زالت محدودة، بينما يعتمد الاقتصاد بدرجة كبيرة على قطاع الملابس الجاهزة والعمل غير الرسمي.

التحليل: يؤدي ضعف التنوع الاقتصادي إلى انخفاض الطلب على العمالة الماهرة، كما يجعل الاقتصاد أكثر عرضة للصدمات الخارجية.

الاستنتاج: تؤكد الأدلة أن تحقيق النمو الاقتصادي وحده لا يكفي، وإنما ينبغي أن يكون نموًا مولدًا للوظائف (Employment-intensive Growth).

رابعاً: اتساع القطاع غير الرسمي

يستوعب القطاع غير الرسمي نسبة كبيرة من القوى العاملة في بنغلاديش، إلا أنه يتسم بانخفاض الأجور وضعف الحماية الاجتماعية وعدم الاستقرار الوظيفي.

وتشير تقارير منظمة العمل الدولية إلى أن توسع هذا القطاع يقلل من جودة التشغيل ويزيد من البطالة المقنعة.

التحليل: لا يمثل القطاع غير الرسمي حلًا مستدامًا للبطالة، بل يخفي جزءًا من المشكلة ويؤثر في الإنتاجية الوطنية.

الاستنتاج: معالجة البطالة تتطلب تحويل العمالة تدريجيًا إلى القطاع الرسمي من خلال الإصلاحات المؤسسية وتحسين بيئة الأعمال.

خامساً: التفاوت الإقليمي وضعف البنية التحتية

تتركز الأنشطة الاقتصادية في المدن الكبرى، بينما تعاني المناطق الريفية من محدودية الاستثمارات وفرص العمل.

وتبين تقارير بنك التنمية الآسيوي أن ضعف شبكات النقل والخدمات اللوجستية يحد من انتقال العمالة إلى المناطق الأكثر نشاطًا اقتصاديًا.

التحليل: يؤدي هذا التفاوت إلى استمرار البطالة في المناطق الطرفية رغم وجود طلب على العمالة في بعض المدن.

الاستنتاج: إن تحسين البنية التحتية وتعزيز التنمية الإقليمية يمثلان عنصرًا أساسيًا في معالجة البطالة.

المبحث الثاني: آثار البطالة – تحليل مقارن

لا تقتصر آثار البطالة على الجانب الاقتصادي، بل تمتد إلى الأبعاد الاجتماعية والتنموية، إلا أن شدتها تختلف من دولة إلى أخرى بحسب طبيعة الاقتصاد والسياسات العامة.

أبرز الآثار البطالة في بنغلاديش

ارتفاع العمل غير الرسمي، والهجرة الخارجية، وبطالة الخريجين، واتساع الفجوة بين التعليم وسوق العمل. بطالة الشباب المتعلم، مع نمو اقتصادي مرتفع لا يخلق وظائف كافية في بعض القطاعات. انخفاض البطالة نسبيًا بفضل التصنيع، والاستثمار الأجنبي،

والتعليم المهني، مما وفر فرص عمل أكثر استدامة. ارتفاع الهجرة الخارجية نتيجة محدودية فرص العمل المحلية واعتماد الاقتصاد على التحويلات المالية. بطالة الشباب، وضعف الاستثمار الصناعي، واتساع الاقتصاد غير الرسمي، وهي تحديات تتقارب مع الحالة البنغلاديشية.

التحليل المقارن

تُظهر المقارنة أن الدول التي نجحت في تطوير التعليم الفني وربطه بالتصنيع، مثل فيتنام، استطاعت الحد من البطالة بصورة أفضل. وفي المقابل، فإن الاقتصادات التي تعتمد بدرجة كبيرة على القطاع غير الرسمي أو لا تحقق نموًا مولدًا للوظائف، مثل بنغلاديش وباكستان، ما زالت تواجه تحديات كبيرة في استيعاب الشباب داخل سوق العمل. أما نيبال، فتُعد الهجرة الخارجية أحد أهم صمامات الأمان لسوق العمل، لكنها لا تمثل حلًا تنمويًا مستدامًا.

المبحث الثالث: إطار السياسات المقترح للحد من البطالة (Policy Framework)

أولاً: السياسات قصيرة المدى (1–3 سنوات)

- تنفيذ برامج تدريب مهني مكثفة مرتبطة مباشرة باحتياجات سوق العمل.
- دعم الباحثين عن العمل من خلال خدمات التوجيه والإرشاد الوظيفي.
- توسيع برامج التشغيل المؤقت والأشغال العامة.
- تقديم حوافز ضريبية للشركات التي توظف الشباب والخريجين.

ثانياً: السياسات متوسطة المدى (3–7 سنوات)

- إصلاح النظام التعليمي وربطه باحتياجات سوق العمل.
- تحديث المناهج الدراسية وإدماج المهارات الرقمية وريادة الأعمال.
- التوسع في التعليم الفني والتقني.
- تعزيز الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص.

ثالثاً: السياسات طويلة المدى (7–15 سنة)

- التحول نحو اقتصاد صناعي قائم على التكنولوجيا والابتكار.
- تعزيز الاقتصاد الرقمي وخلق وظائف في مجالات الذكاء الاصطناعي والخدمات الرقمية.
- الاستثمار في الاقتصاد الأخضر (Green Economy) والطاقة المتجددة بوصفه مصدرًا مستقبليًا لفرص العمل.
- تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على القطاعات منخفضة القيمة المضافة.
- بناء نظام وطني متكامل للتنبؤ باحتياجات سوق العمل وربطها بسياسات التعليم والتدريب.

الحلول المقترحة للحد من البطالة في المجتمع البنغلاديشي

تُظهر نتائج هذه الدراسة أن معالجة البطالة في بنغلاديش تتطلب تبني سياسات متكاملة تجمع بين الإصلاحات التعليمية والاقتصادية والمؤسسية، إذ إن البطالة تمثل ظاهرة هيكلية متعددة الأبعاد لا يمكن معالجتها بإجراءات جزئية أو قصيرة الأجل. وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن نجاح سياسات التشغيل يرتبط بقدرتها على تحقيق التوازن بين تنمية رأس المال البشري، وتحفيز الاستثمار، وتحسين كفاءة سوق العمل (ILO, 2024; World Bank, 2025).

أولاً: إصلاح النظام التعليمي وتعزيز المواءمة مع سوق العمل

يُعد ضعف المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل من أبرز أسباب البطالة في بنغلاديش، لذلك ينبغي إعادة هيكلة النظام التعليمي بحيث يركز على المهارات التطبيقية، والتقنية، والرقمية، إلى جانب التوسع في التعليم الفني والتدريب المهني. كما ينبغي تطوير شراكات فعالة بين الجامعات والقطاع الخاص لتحديث البرامج الأكاديمية وفق احتياجات الاقتصاد الوطني. وتشير تقارير منظمة العمل الدولية إلى أن

الاستثمار في تنمية المهارات يسهم بصورة مباشرة في تحسين قابلية التوظيف وتقليل بطالة الشباب (ILO, 2024).

ثانياً: توسيع برامج التدريب المهني والتعلم مدى الحياة

يتطلب سوق العمل الحديث مهارات متجددة تتلاءم مع التحولات التكنولوجية والاقتصاد الرقمي، مما يجعل التدريب المستمر عنصرًا أساسيًا في الحد من البطالة. ولذلك، توصي الدراسة بإنشاء مراكز تدريب متخصصة، وتوفير برامج لإعادة تأهيل الباحثين عن العمل، مع التركيز على المهارات الرقمية، واللغات الأجنبية، وريادة الأعمال. ويؤكد البنك الدولي أن برامج التدريب المرتبطة مباشرة باحتياجات أصحاب العمل تحقق نتائج أفضل في رفع معدلات التشغيل (World Bank, 2025).

ثالثاً: تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي

يُعد الاستثمار المنتج أحد أهم المحركات لخلق فرص العمل المستدامة. لذلك، ينبغي للحكومة تحسين بيئة الأعمال، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتقديم حوافز ضريبية للمشروعات الصناعية والخدمية، ولا سيما في المناطق الأقل نموًا. وتشير تقارير بنك التنمية الآسيوي إلى أن الاستثمار في الصناعات كثيفة العمالة يسهم في زيادة الطلب على العمالة الوطنية والحد من البطالة الهيكلية (Asian Development Bank, 2024).

رابعاً: دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية في خلق فرص العمل، خاصة في الاقتصادات النامية. ومن ثم، ينبغي توفير التمويل الميسر، والخدمات الاستشارية، وبرامج احتضان الأعمال، وتبسيط إجراءات تأسيس الشركات، بما يشجع الشباب على إنشاء مشروعاتهم الخاصة. وتؤكد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن دعم ريادة الأعمال يسهم في تنويع الاقتصاد وزيادة فرص التشغيل (OECD, 2024).

خامساً: تطوير الاقتصاد الرقمي

أصبحت التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي من أهم مصادر فرص العمل الجديدة، لذلك ينبغي الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، وتوسيع خدمات الإنترنت، وتعزيز مهارات البرمجة، وتحليل البيانات، والتجارة الإلكترونية، والعمل عن بُعد. ويشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن الاقتصاد الرقمي يمثل فرصة واعدة للدول النامية لاستيعاب أعداد كبيرة من الشباب المؤهلين (UNDP, 2024).

سادساً: تعزيز الاقتصاد الأخضر

يُعد التحول نحو الاقتصاد الأخضر أحد المسارات الرئيسة لتحقيق التنمية المستدامة وخلق وظائف جديدة. وتشمل هذه المجالات الطاقة المتجددة، والزراعة المستدامة، وإدارة النفايات، والنقل منخفض الانبعاثات. وتشير تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبنك التنمية الآسيوي إلى أن الاستثمار في الاقتصاد الأخضر يمكن أن يخلق آلاف الوظائف الجديدة، مع تحقيق أهداف التنمية البيئية والاقتصادية في الوقت نفسه (UNDP, 2024; Asian Development Bank, 2024).

سابعاً: تحسين كفاءة سوق العمل والحوكمة المؤسسية

توصي الدراسة بإنشاء نظام وطني لمعلومات سوق العمل يعتمد على قواعد بيانات محدثة، ويربط بين وزارات العمل والتعليم والاقتصاد والقطاع الخاص، بهدف التنبؤ بالمهارات المطلوبة مستقبلًا. كما ينبغي تطوير خدمات التوجيه والإرشاد المهني، وتحسين سياسات التوظيف، وتعزيز الحماية الاجتماعية للعاملين، بما يسهم في رفع كفاءة سوق العمل وتقليل البطالة طويلة الأجل (ILO, 2024; World Bank, 2025).

ثامناً: تعزيز التنمية الإقليمية وتقليل الفجوة بين المناطق

تركز فرص العمل في المدن الكبرى أدى إلى اتساع الفجوة التنموية بين المناطق الحضرية والريفية. ولذلك، ينبغي توجيه الاستثمارات نحو المناطق الأقل نموًا، وتحسين

البنية التحتية، وتطوير المناطق الاقتصادية الخاصة، بما يحقق توزيعًا أكثر عدالة لفرص العمل ويحد من الهجرة الداخلية غير المتوازنة (Asian Development Bank, 2024).

مناقشة النتائج (Discussion)

أظهرت نتائج الدراسة أن البطالة في المجتمع البنغلاديشي تمثل ظاهرة هيكلية متعددة الأبعاد، تتداخل فيها العوامل الاقتصادية والتعليمية والديموغرافية والمؤسسية، ولا يمكن تفسيرها من خلال عامل واحد فقط. وتتفق هذه النتيجة مع الأدبيات الحديثة التي تؤكد أن البطالة في الاقتصادات النامية ترتبط بعدم التوازن بين نمو القوى العاملة وقدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل منتجة ومستدامة.

أولاً: مقارنة النتائج مع تقارير منظمة العمل الدولية (ILO)

تتوافق نتائج الدراسة مع تقرير **World Employment and Social Outlook 2024** الصادر عن منظمة العمل الدولية، الذي يشير إلى أن بطالة الشباب لا تعود فقط إلى نقص فرص العمل، وإنما إلى ضعف المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، إضافة إلى محدودية التدريب المهني واتساع القطاع غير الرسمي. كما يؤكد التقرير أن الاقتصادات التي تستثمر في تنمية المهارات والتعليم التقني تحقق معدلات تشغيل أعلى مقارنة بالدول التي تعتمد على التعليم الأكاديمي التقليدي (ILO, 2024).

وتنسجم هذه النتائج مع ما توصلت إليه الدراسة الحالية، إذ تبين أن ضعف التعليم المهني، إلى جانب محدودية الاستثمار الصناعي، يمثلان عاملين رئيسين في ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب البنغلاديشي.

ثانياً: مقارنة النتائج مع تقارير البنك الدولي (World Bank)

أكدت نتائج الدراسة وجود فجوة واضحة بين النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، وهي النتيجة نفسها التي أشار إليها البنك الدولي في **Bangladesh Development**

Update (2025)، حيث أوضح أن الاقتصاد البنغلاديشي حقق معدلات نمو مرتفعة خلال العقدين الأخيرين، إلا أن هذا النمو لم يكن كافيًا لاستيعاب الزيادة المستمرة في أعداد الداخلين إلى سوق العمل، وخاصة خريجي الجامعات.

كما أوضح البنك الدولي أن استمرار هيمنة القطاع غير الرسمي، وضعف التنوع الصناعي، ومحدودية الاستثمارات في القطاعات عالية القيمة المضافة، أسهمت في زيادة البطالة الهيكلية. وتؤكد نتائج الدراسة الحالية هذه العلاقة، إذ تبين أن النمو الاقتصادي وحده لا يكفي ما لم يكن مصحوبًا بسياسات توليد فرص العمل وتحسين إنتاجية سوق العمل (World Bank, 2025).

ثالثاً: مقارنة النتائج مع تقارير بنك التنمية الآسيوي (ADB)

تنسجم نتائج الدراسة مع ما ورد في **Asian Development Outlook 2024**، الذي أكد أن تطوير التعليم الفني، وتحسين البنية التحتية، وتعزيز الاستثمار الصناعي، تمثل ركائز أساسية لمعالجة البطالة في دول جنوب آسيا.

كما أشار التقرير إلى أن التجربة الفيتنامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وربطه بالتعليم والتدريب المهني أسهمت في خفض البطالة وتحسين جودة التشغيل، في حين ما تزال بنغلاديش بحاجة إلى تسريع الإصلاحات الهيكلية لتحقيق نتائج مماثلة (ADB, 2024).

وتدعم هذه النتائج ما توصلت إليه الدراسة الحالية من ضرورة الانتقال من السياسات التقليدية إلى سياسات أكثر شمولًا تعتمد على التحول الصناعي والاقتصاد الرقمي والاقتصاد الأخضر.

رابعاً: مقارنة النتائج بالدراسات السابقة

تتفق نتائج الدراسة مع دراسة **Asadullah (2014)** التي أكدت أن ضعف المواءمة بين التعليم وسوق العمل يمثل أحد أهم أسباب بطالة الشباب في بنغلاديش. كما تتوافق

مع دراسة **Bhuiyan وآخرين (2023)** التي أوضحت أن محدودية فرص العمل في القطاع الرسمي واتساع القطاع غير الرسمي يزيدان من البطالة المقنعة.

وتنسجم كذلك مع دراسة **Ahmed و(2024) Chowdhury** التي أشارت إلى أن البطالة بين خريجي الجامعات ترتبط بعدم توافق المهارات المكتسبة مع احتياجات أصحاب العمل.

ومع ذلك، تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها لم تقتصر على تحليل العوامل الاقتصادية أو التعليمية بصورة منفصلة، بل قدمت إطارًا تحليليًا متكاملًا يربط بين التعليم، وسوق العمل، والسياسات الحكومية، والاستثمار، والتنمية الصناعية، بالاعتماد على أحدث تقارير منظمة العمل الدولية، والبنك الدولي، وبنك التنمية الآسيوي خلال الفترة (2005–2025).

خامساً: الإسهام العلمي للدراسة (Theoretical and Practical Contribution)

تسهم هذه الدراسة في تطوير الأدبيات المتعلقة ببطالة الشباب في بنغلاديش من خلال دمج ثلاث مقاربات نظرية هي: **نظرية رأس المال البشري**، و**نظرية سوق العمل**، و**نظرية البطالة الهيكلية**، بما يتيح تفسيرًا أكثر شمولًا للعلاقة بين التعليم، والمهارات، والاستثمار، وسوق العمل.

وعلى المستوى التطبيقي، تقدم الدراسة إطارًا سياساتيًا متدرجًا (قصير، ومتوسط، وطويل المدى) يمكن أن يفيد صناع القرار في تصميم سياسات تشغيل أكثر فاعلية، مع الاستفادة من التجارب الدولية وأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف الثامن المتعلق بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي.

نتائج البحث

في ضوء التحليل النظري، ومراجعة الأدبيات، وتحليل التقارير الرسمية الصادرة عن منظمة العمل الدولية (ILO)، والبنك الدولي (World Bank)، وبنك التنمية الآسيوي (ADB)، إلى جانب الدراسات المتعلقة ببنغلاديش، توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. **أظهرت الدراسة أن البطالة في بنغلاديش تمثل ظاهرة هيكلية متعددة الأبعاد،** ولا ترتبط بعامل اقتصادي واحد، وإنما تنتج عن تفاعل عوامل ديموغرافية، وتعليمية، واقتصادية، ومؤسسية، الأمر الذي يستلزم تبني سياسات شاملة لمعالجتها.
2. **تبين وجود فجوة واضحة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل،** إذ يتركز التعليم على الجوانب النظرية أكثر من المهارات التطبيقية والتقنية، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة بين خريجي الجامعات والمعاهد العليا، وهو ما تؤكده تقارير منظمة العمل الدولية والبنك الدولي.
3. **أثبتت الدراسة أن النمو الاقتصادي في بنغلاديش لم يكن مصحوبًا بنمو مماثل في فرص العمل** (Jobless Growth)، نتيجة محدودية الاستثمار في القطاعات الصناعية ذات القيمة المضافة العالية، واستمرار هيمنة القطاع غير الرسمي على جانب كبير من سوق العمل.
4. **أظهرت النتائج أن ضعف التعليم الفني والتدريب المهني يمثل أحد العوامل الرئيسة للبطالة،** إلا أن هذا العامل يرتبط كذلك بضعف الاستثمار الصناعي، ومحدودية الطلب على العمالة الماهرة، مما يعكس وجود اختلالات هيكلية في سوق العمل.
5. **تبين أن البطالة تؤدي إلى آثار اقتصادية واجتماعية متشابكة،** من أبرزها ارتفاع معدلات الفقر، واتساع الاقتصاد غير الرسمي، وزيادة الهجرة الداخلية والخارجية، وتراجع الإنتاجية، وارتفاع الضغوط النفسية والاجتماعية بين الشباب.

6. **أظهرت المقارنة مع تجارب دول جنوب آسيا أن الدول التي نجحت في ربط التعليم الفني بالتصنيع وجذب الاستثمار الأجنبي،** مثل فيتنام، حققت نتائج أفضل في خفض البطالة مقارنة ببنغلاديش، مما يؤكد أهمية الإصلاحات الهيكلية في سوق العمل.
7. **أثبتت الدراسة أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والاقتصاد الرقمي، والاقتصاد الأخضر تمثل قطاعات واعدة لخلق فرص عمل مستدامة،** إذا ما دعمتها سياسات حكومية فعالة، وتم توفير التمويل والتدريب اللازمين.
8. **أكدت الدراسة أن معالجة البطالة تتطلب تكامل السياسات التعليمية والاقتصادية وسوق العمل،** وأن الحلول الجزئية أو المؤقتة لن تكون كافية لمعالجة جذور المشكلة، ما لم تُصاحبها إصلاحات هيكلية طويلة الأجل.
9. **توصلت الدراسة إلى أن تطبيق نظريات رأس المال البشري، وسوق العمل، والبطالة الهيكلية** يوفر إطارًا علميًا متكاملًا لتفسير أسباب البطالة في بنغلاديش، ويساعد في صياغة سياسات تشغيل أكثر كفاءة.
10. **خلصت الدراسة إلى أن نجاح سياسات الحد من البطالة يعتمد على الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات التعليمية والمجتمع المدني،** مع الاستفادة من الخبرات الدولية والتقارير الحديثة للمؤسسات الدولية، بما يسهم في تحقيق العمل اللائق والنمو الاقتصادي المستدام.

خاتمة البحث

تناولت هذه الدراسة ظاهرة البطالة في المجتمع البنغلاديشي بوصفها إحدى أبرز القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في مسار التنمية المستدامة، من خلال تحليل أسبابها وآثارها وسياسات الحد منها في ضوء تقارير المؤسسات الدولية خلال الفترة (2005–2025). وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتحليل الوثائق الرسمية الصادرة عن منظمة العمل الدولية (ILO)، والبنك الدولي (World Bank)، وبنك التنمية

الآسيوي (ADB)، إلى جانب الدراسات الأكاديمية ذات الصلة، بهدف تقديم تفسير علمي متكامل لطبيعة البطالة في بنغلاديش.

وأظهرت الدراسة أن البطالة ليست ظاهرة ناتجة عن عامل منفرد، وإنما تمثل مشكلة هيكلية تتداخل فيها العوامل التعليمية والاقتصادية والديموغرافية والمؤسسية. كما تبين أن ضعف المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، ومحدودية الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، واتساع القطاع غير الرسمي، تمثل من أهم العوامل التي تسهم في استمرار البطالة، ولا سيما بين الشباب وخريجي الجامعات. وأكدت الدراسة كذلك أن البطالة تخلّف آثارًا اقتصادية واجتماعية واسعة، تشمل انخفاض الإنتاجية، واتساع دائرة الفقر، وارتفاع معدلات الهجرة، وتزايد الضغوط النفسية والاجتماعية، مما ينعكس سلبًا على التنمية الوطنية.

ومن خلال المقارنة مع تجارب عدد من الدول الآسيوية، خلصت الدراسة إلى أن نجاح سياسات التشغيل يرتبط بمدى قدرة الدولة على الربط بين التعليم وسوق العمل، وتطوير التعليم الفني، وتعزيز الاستثمار الصناعي، وتنمية رأس المال البشري، وهي عناصر ما تزال بحاجة إلى مزيد من التطوير في بنغلاديش.

وتتمثل الإضافة العلمية لهذه الدراسة في تقديم إطار تحليلي يدمج بين **نظرية رأس المال البشري**، و**نظرية سوق العمل**، و**نظرية البطالة الهيكلية**، مع الاستناد إلى أحدث تقارير المؤسسات الدولية، الأمر الذي أتاح تفسيرًا أكثر شمولًا لأسباب البطالة وآثارها، واقتراح إطار سياساتي متدرج يشمل السياسات قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى لمعالجة المشكلة.

وتخلص الدراسة إلى أن الحد من البطالة في بنغلاديش يتطلب استراتيجية وطنية متكاملة تقوم على إصلاح النظام التعليمي، وتعزيز التدريب المهني، وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتوسع في الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الأخضر، إلى جانب تعزيز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات التعليمية والمجتمع المدني. ومن شأن تطبيق هذه السياسات أن يسهم في تحسين كفاءة

سوق العمل، وخلق فرص عمل لائقة ومستدامة، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد البنغلاديشي، بما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف الثامن المتعلق بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي.

وتقترح الدراسة أن تتجه البحوث المستقبلية إلى إجراء دراسات ميدانية تعتمد على البيانات الأولية، وتحليل الفروق بين المناطق الحضرية والريفية، ودراسة أثر التحول الرقمي والاقتصاد الأخضر على فرص التشغيل، بما يسهم في تعميق الفهم العلمي لتطورات سوق العمل في بنغلاديش ودعم عملية صنع السياسات العامة.

المراجع العربية :

[1] البدري، أحمد محمد. (2010). *اقتصاديات العمل وسوق العمل*. القاهرة: دار الفكر العربي

[2] الجوهري، محمد. (2011). *التنمية الاقتصادية وقضايا التشغيل*. القاهرة: دار النهضة العربية.

[3] الخولي، سناء. (1999). *الشباب والمشكلات الاجتماعية*. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

[4] عبد الباسط، حسن محمد. (2001). *أصول البحث الاجتماعي*. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

[5] عوض، إبراهيم. (2012). *سوق العمل والبطالة في الدول العربية*. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

[6] عمر، أحمد مختار. (2008). *معجم اللغة العربية المعاصرة*. القاهرة: عالم الكتب.

[7] ابن منظور، محمد بن مكرم. (2004). *لسان العرب* (ط. 3). بيروت: دار صادر.

المراجع الدولية

[1] Asian Development Bank. (2024). *Asian Development Outlook 2024*. Manila: ADB.

[2] Becker, G. S. (1964). *Human Capital: A Theoretical and Empirical Analysis*. University of Chicago Press.

[3] Blanchard, O. (2021). *Macroeconomics* (8th ed.). Pearson.

[4] International Labour Organization. (2024). *World Employment and Social Outlook: Trends 2024*. Geneva: ILO.

[5] Organisation for Economic Co-operation and Development. (2024). *Employment Outlook 2024*. Paris: OECD.

[6] Todaro, M. P., & Smith, S. C. (2021). *Economic Development* (13th ed.). Pearson.

[7] United Nations Development Programme. (2024). *Human Development Report 2023/2024*. New York: UNDP.

[8] World Bank. (2025). *World Development Indicators 2025*. Washington, DC: World Bank.

[9] World Bank. (2025). *Bangladesh Development Update*. Washington, DC: World Bank.

المراجع الخاصة ببنغلاديش

[1] Ahmed, M. T., & Chowdhury, O. R. (2024). Youth unemployment and labour market mismatch in Bangladesh. *Journal of South Asian Development*.
[2] Bangladesh Bank. (2024). *Annual Report 2023–2024*. Dhaka.
[3] Bangladesh Bureau of Statistics. (2024). *Labour Force Survey 2024*. Dhaka: BBS.
[4] Bhuiyan, M. I. U., Mollik, M., & Jahan Tuly, M. A. (2023). Labour market challenges in Bangladesh: Trends and policy implications. *Asian Economic Review*.
[5] Ministry of Labour and Employment. (2024). *Annual Labour Report*. Government of Bangladesh.
[6] Rahman, M., Islam, S., & Hossain, M. (2023). Employment, education and structural unemployment in Bangladesh. *Bangladesh Development Studies*.
[7] Asadullah, M. N. (2014). Education, skills and labour market outcomes in Bangladesh. *IZA World of Labor*.
[8] Asian Development Bank. (2024). Asian Development Outlook 2024. Manila: Asian Development Bank.
[9] International Labour Organization. (2024). World Employment and Social Outlook: Trends 2024. Geneva: ILO.
[10] OECD. (2024). Employment Outlook 2024. Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development.
[11] United Nations Development Programme. (2024). Human Development Report 2023/2024. New York: UNDP.

Copyright

© 2026 The Author(s). This is an open-access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC-BY 4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited. See http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/.